المكتبة القانونية

# النظرية العامة لقانون العقوبات

ماهية قانون العقوبات وفلسفته - النطاق المكانى والزمانى للنصوص الجنائية - التعاون الدولى فى مجال الجرائم عبر الوطنية - تنازع الاختصاص الجنائى الدولى - تسليم المجرمين - ماهية الجريمة وتقسيماتها - أركان الجريمة - الشروع - المساهمة الجنائية - المسؤولية الجنائية - الجزاء الجنائى


د. سليمان عبد المنعم

أستاذ القانون الجنائى المساعد

كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية



2000

دار الجامعة الجديدة للنشر

٣٨ ش سوتير - الازاريطة - الاسكندرية ت : ٤٨٦٨٠٩٩



1577 ق

# محتويات


مقدمة ..... ١٣

١- نحو تعريف القانون الجنائي أو قانون العقوبات ..... ١٣

٢- أولاً: طبيعة القانون الجنائي ..... ١٤

٣- ثانياً: مضمون القانون الجنائي ..... ١٥

٤- ثالثاً: وظيفة القانون الجنائي ..... ١٨

٥- صلة قانون العقوبات بغيره من فروع النظام القانوني الجنائي ..... ٢٠

٦- صلة قانون العقوبات العام (النظرية العامة للقانون الجنائي) بقانون العقوبات الخاص (القسم الخاص) ..... ٢٠

٧- صلة قانون العقوبات بقانون الإجراءات الجنائية ..... ٢٢

٨- معيار التمييز بين القواعد الجنائية الموضوعية والقواعد الجنائية الإجرائية ٢٣

٩- صلة قانون العقوبات بالسياسة الجنائية ..... ٢٥

١٠- صلة قانون العقوبات بفروع منظومة العلم الجنائي ..... ٢٨

١١- صلة العقوبات بعلم الإجرام: أوجه التمايز ..... ٢٩

١٢- مظاهر التأثير المتبادل بين علم الإجرام وقانون العقوبات ..... ٣١

١٣- إنعكاسات ظاهرة العولمة على القانون الجنائي الوطني: المظاهر والنتائج ٣٢

١٤- تقسيم الدراسة ..... ٣٦

**الباب الأول**

**ماهية القانون الجنائي ونطاق تطبيقه**

١٥- تقسيم ..... ٣٩

**الفصل الأول**

**ماهية القانون الجنائي**

١٦- تقسيم ..... ٤١

**المبحث الأول: القاعدة الجنائية**

١٧- تمهيد وتقسيم ..... ٤١

## المطلب الأول: أصولية القاعدة الجنائية بالنظر لغيرها من القواعد القانونية الأخرى


١٨- مدى إستقلال قانون العقوبات وما إذا كانت قواعده تتمتع بأصولية عن غيرها من القواعد الأخرى ..... ٤٢

١٩- نظرية التبعية (الطبيعة محض الحمائية للقاعدة الجنائية ..... ٤٤

٢٠- نظرية الإستقلال (الطبيعة الأصولية للقاعدة الجنائية) ..... ٤٦

٢١- تجاوز التأصيل المجرد لمدى إستقلال قانون العقوبات بحثاً عن تحليل أكثر نفعاً لظاهرة تضارب الحلول الجنائية وغير الجنائية ..... ٥٠

٢٢- فروض تداخل القواعد غير الجنائية مع القواعد الجنائية ..... ٥٢

٢٣- أولاً: تحديد القاعدة غير الجنائية نطاق تطبيق القاعدة الجنائية ..... ٥٢

٢٤- ثانياً- مساهمة القاعدة غير الجنائية في تحديد أحد عناصر البنيان القانوني للجريمة ..... ٥٣

٢٥- ثالثاً- تعارض حكم القاعدة الجنائية مع حكم قاعدة غير جنائية ..... ٥٥


## المطلب الثاني: ملامح تطور الفكر الجنائي


٢٦- فلسفة القانون الجنائي: من التنظير الفلسفي إلى جدوى ترتيب النتائج ٥٧

٢٧- أولاً: الفلسفة التقليدية ..... ٥٨

٢٨- حركة التقليديين الجدد ..... ٦١

٢٩- ثانياً: الفلسفة الوضعية ..... ٦٣

٣٠- ثالثاً: فلسفة الدفاع الاجتماعي ..... ٦٨

٣١- رابعاً: الفلسفة النفعية الوسطية ٧٢

٣٢- خامساً: فلسفة رفض النظام العقابي ..... ٧٤

٣٣- سادساً: البحث عن ملامح فلسفة عقلانية إنسانية جديدة: المبررات والعناصر والمنهج ..... ٧٧

٣٤- المبررات ..... ٧٧

٣٥- العناصر ..... ٧٩

٣٦- المنهج ..... ٨٢

المبحث الثانى: مراحل تطور قانون العقوبات المصرى
٣٧- تحديد ..... ٨٢
٣٨- أولاً: القانون الجنائى فى مصر الفرعونية ..... ٨٣
٣٩- ثانياً: تطبيق الشريعة الإسلامية منذ الفتح العربى ..... ٨٥
٤٠- الملامح العامة للنظام الجنائى الإسلامى ..... ٨٥
٤١- تقسيم الجرائم فى النظام الإسلامى ..... ٨٦
٤٢- وظائف العقوبة فى النظام الجنائى الإسلامى ..... ٨٩
٤٣- ثالثاً: تشريعات الدولة الناهضة فى عهد محمد على ..... ٩٠
٤٤- رابعاً: التقنينات التشريعية المأخوذة عن القانون الفرنسى ..... ٩١
٤٥- خامساً: قانون العقوبات الحالى الصادر فى سنة ١٩٣٧ ..... ٩٤
الفصل الثانى
نطاق تطبيق القانون الجنائى
٤٦- تحديد وتقسيم ..... ٩٧
المبحث الأول: نطاق السريان المكانى للنص الجنائى
٤٧- تقسيم ..... ٩٧
المطلب الأول: المبادئ المنظمة للسريان المكانى الجنائى
أولاً: مبدأ الإقليمية ..... ٩٨
٤٨- تحديد ..... ٩٨
٤٩- ١- مؤدى إعمال مبدأ الإقليمية ومبرراته ..... ٩٩
٥٠- ٢- تطبيق مبدأ الإقليمية ..... ١٠١
٥٠ - مكررا- تحديد المقصود بإقليم الدولة ..... ١٠١
٥١- الإقليم الفعلى للدولة ..... ١٠١
٥٢- الإقليم الحكمى للدولة ..... ١٠٣
٥٣- السفن ..... ١٠٤
٥٤- الطائرات ..... ١٠٥
٥٥- المقار التمثيلية للدولة (السفارات والقنصليات والمفوضيات) ..... ١٠٧

٥٦- تحديد المقصود بمكان وقوع الجريمة ..... ١٠٨
٥٧- مظاهر التوسع فى تحديد مكان وقوع الجريمة: تدويل فكرة مكان وقوع الجريمة ..... ١١٣
٥٨- ٣- الإستثناءات الواردة على مبدأ الإقليمية ..... ١١٧
٥٩- الحصانة النيابية المقررة لأعضاء السلطة التشريعية ..... ١١٨
٦٠- تكييف الحصانة النيابية ..... ١٢٠
٦١- حصانة رؤساء الدول الأجنبية ..... ١٢٢
٦٢- الحصانة الدبلوماسية لأعضاء السلك السياسى والقنصلى ..... ١٢٢
٦٣- الحصانة الخاصة للقوات الأجنبية المتواجدة على أقليم الدولة بإذن منها ..... ١٢٤
٦٤- طبيعة الحصانات المقررة كاستثناءات ترد على مبدأ الإقليمية ..... ١٢٥
**ثانياً: مبدأ الشخصية** ..... ١٢٧
٦٥- المقصود بمبدأ الشخصية ومبرراته ..... ١٢٧
٦٦- شروط إعمال مبدأ الشخصية فى ظل القانون المصرى ..... ١٢٩
٦٧- ١- كون الجانى متمتعاً بالجنسية المصرية ..... ١٢٩
٦٨- ٢- كون الفعل موصوفاً بوصف الجناية أو الجنحة فى قانون العقوبات المصرى ..... ١٣٠
٦٩- ٣- كون الفعل معاقباً عليه فى قانون الدولة التى وقعت الجريمة على إقليمها ..... ١٣١
٧٠- ٤- وجوب عودة الجانى إلى الإقليم المصرى ..... ١٣٢
٧١- ٥- عدم صدور حكم بات فى الخارج ببراءة المتهم، أو عدم إستيفائه لعقوبة حال إدانته ..... ١٣٤
**ثالثاً: مبدأ العينية** ..... ١٣٧
٧٢- المقصود بمبدأ العينية ..... ١٣٧
٧٣- حالات الأخذ بمبدأ العينية فى ظل القانون المصرى ..... ١٣٧
**رابعاً: مبدأ العالمية** ..... ١٣٨
٧٤- المقصود بمبدأ العالمية ومبرر الأخذ به فى العصر الحديث ..... ١٣٩

٧٥- شروط اللجوء إلى مبدأ العالمية ..... ١٣٩
المطلب الثاني: مظاهر التعاون الدولي في مجال الجرائم عبر الوطنية
٧٦- تحديد فكرتي «التعاون الدولي» و«الجرائم عبر الوطنية» ..... ١٤٠
٧٧- تقسيم ..... ١٤١
أولاً: ضرورة تكامل معايير الاختصاص الجنائي الدولي ..... ١٤٢
٧٨- تقسيم ..... ١٤٣
١- حل الصعوبات الناشئة عن تنازع اختصاص القوانين الجنائية الوطنية ..... ١٤٣
٧٩- فروض تنازع الإختصاص الإيجابي ..... ١٤٣
٨٠- حل التنازع الإيجابي في الإختصاص ..... ١٤٥
٨١- التنازع السلبي في الاختصاص ..... ١٤٧
٢- الأخذ بآلية تسليم المجرمين ..... ١٤٨
٨٢- التعريف بنظام تسليم المجرمين ..... ١٥٠
٨٣- النظام القانوني لتسليم المجرمين ..... ١٥٠
٨٤- شروط التسليم ..... ١٥٢
٨٥- أولاً- طائفة الشروط المتعلقة بثبوت الإختصاص التشريعي للدولة طالبة التسليم ..... ١٥٢
٨٦- ثانياً- طائفة الشروط المتعلقة بإنتفاء الإختصاص التشريعي للدولة المطلوب منها التسليم ..... ١٥٣
٨٧- ثالثاً- طائفة الشروط المتعلقة بالجريمة المطلوب التسليم من أجلها ..... ١٥٤
٨٨- رابعاً- طائفة الشروط المتعلقة بالشخص المطلوب تسليمه ..... ١٥٨
٨٩- إجراءات التسليم ..... ١٦١
٩٠- آثار التسليم ..... ١٦٣
ثانياً: الاعتراف بحجية للتشريعات والأحكام الجنائية الأجنبية ..... ١٦٥
٩١- تساؤل ..... ١٦٥
١- مدى امكان تطبيق تشريع جنائي أجنبي على إقليم الدولة ..... ١٦٦

٩٢- النظرية التقليدية: إنكار حجية التشريع الجنائى الأجنبى أمام محاكم الدولة ..... ١٦٦
٩٣- نظرية الإعتراف بحجية التشريع الجنائى الأجنبى ..... ١٦٨
٩٤- حالات الإعتراف بتشريع جنائى أجنبى فى ظل القانون المصرى ..... ١٦٩
**٢- مدى الاعتراف بحجية الحكم الجنائى الأجنبى على إقليم الدولة** ..... ١٧٣
٩٥- مبررات وجوب الإعتراف بحجية الحكم الجنائى الأجنبى ..... ١٧٣
٩٦- المقصود بحجية الحكم الجنائى ..... ١٧٥
٩٧- مدى الإعتراف بحكم جنائى أجنبى وفقاً للقانون المصرى ..... ١٧٦
**المبحث الثانى: نطاق السريان الزمانى**
٩٨- تمهيد ..... ١٧٨
٩٩- تقسيم ..... ١٧٨
**المطلب الأول: النطاق الزمانى للقواعد الجنائية الموضوعية**
١٠٠- القاعدة والإستثناء: تقسيم ..... ١٨٠
**أولاً: قاعدة انحسار الأثر الرجعى للقواعد الجنائية الموضوعية** ..... ١٨٠
١٠١- تأكيد فلسفة القاعدة واستظهار صعوبات تطبيقها: تقسيم ..... ١٨١
**١- فلسفة القاعدة** ..... ١٨١
١٠٢- إعتبار قاعدة إنحسار الأثر الرجعى إحدى لوازم مبدأ الشرعية ..... ١٨٢
١٠٣- نقد قاعدة إنحسار الأثر الرجعى للقواعد الجنائية الموضوعية ..... ١٨٥
١٠٤- الأساس القانونى لقاعدة انحسار الأثر الرجعى ..... ١٨٦
١٠٥- القيمة الدستورية لقاعدة إنحسار الأثر الرجعى ..... ١٨٩
١٠٦- النتائج المترتبة على إعمال قاعدة إنحسار الأثر الرجعى ..... ١٩١
**٢- صعوبات تطبيق قاعدة انحسار الأثر الرجعى** ..... ١٩١
**أ- الصعوبات المتعلقة بطبيعة الجريمة الواقعة** ..... ١٩١
١٠٧- مدى جواز سريان القانون الجديد بأثر رجعى على الجرائم المستمرة ١٩٢
١٠٨- الجرائم التى تتراخى فيها النتيجة عن السلوك ..... ١٩٣
١٠٩- جرائم الإعتياد ..... ١٩٤
١١٠- حالة العود ..... ١٩٥

ب- الصعوبات المتعلقة بطبيعة الجريمة الواقعة ..... ١٩٥
١١١- القوانين التفسيرية ..... ١٩٦
١١٢- القوانين غير الجنائية المعتبرة شروطا مفترضه ..... ٢٠١
ثانياً: استثناء الأثر الرجعى للقواعد الجنائية الموضوعية الأصلح للمتهم ... ٢٠١
١١٣- تقسيم ..... ٢٠١
١- فلسفة استثناء الأثر الرجعى للقواعد الجنائية الموضوعية
الأصلح للمتهم ..... ٢٠٢
١١٤- مؤدى استثناء الأثر الرجعى ..... ٢٠٢
١١٥- الحكمة من تقرير استثناء الأثر الرجعى ..... ٢٠٢
١١٦- إنتفاء الحكمة من إستثناء الأثر الرجعى لحالة القوانين المؤقته ..... ٢٠٣
١١٧- التفرقة بين القوانين المؤقتة بنص والقوانين المؤقته بطبيعتها ..... ٢٠٤
١١٨- تطور الحلول التى أخذ بها القضاء الفرنسى فى شأن القوانين المؤقته ٢٠٦
١١٩- النطاق الزمانى للقوانين المؤقته مثلما ينبغى إستخلاصه من نص
المادة ٣/٥ من قانون العقوبات المصرى ..... ٢٠٩
١٢٠- خلاصة ..... ٢١٠
٢- شروط إعمال الأثر الرجعى للقوانين الجنائية الأصلح
للمتهم ..... ٢١١
١٢١- تقسيم ..... ٢١١
- مفترضات تطبيق القانون الجديد الأفضل للمتهم ..... ٢١١
١٢٢- أفضلية القانون الجديد للمتهم - تقسيم ..... ٢١١
١٢٣- ١- أن يتعلق الأمر «بقانون» ينشئ للمتهم مركزاً أفضل مما كان
فى ظل القانون القديم ..... ٢١١
١٢٤-٢- أن تستخلص المحكمة بنفسها أفضلية القانون الجديد بالنسبة
للمتهم ..... ٢١٢
١٢٥-٣- أن «يصدر» القانون الجديد دون لزوم نشره ..... ٢١٣
- مظاهر أفضلية القانون الجديد بالنسبة للمتهم ..... ٢١٤
١٢٦- مظاهر الأفضلية المتعلقة بشق التجريم ..... ٢١٤

١٢٧- مظاهر الأفضلية المتعلقة بشق الجزاء ..... ٢١٦
١٢٨- الصعوبات الناشئة عن إعمال الأثر الرجعي للقانون الأفضل للمتهم ٢١٨
١٢٩- القوانين المترددة (أي التي تعد في شق منها أفضل وفي الشق الآخر أسوأ للمتهم) ..... ٢١٩
١٣٠- القوانين المتضمنة أحكاماً متعددة ترتبط فيما بينها ..... ٢٢٠
١٣١- القوانين المتعاقبة قبل صدور حكم نهائي في الدعوى ..... ٢٢٢
١٣٢- القوانين التي تتضمن عقوبات غير منصوص عليها في سلم العقوبات ..... ٢٢٢
**ب- عدم صدور حكم نهائي في الدعوى** ..... ٢٢٣
١٣٣- صدور القانون الجديد الأفضل للمتهم قبل الحكم في الدعوى نهائيا ..... ٢٢٣
١٣٤- الإعتداد بالقانون الجديد الأفضل للمتهم ولو كان صادراً بعد الحكم في الدعوى نهائيا ..... ٢٢٤
**المطلب الثاني: النطاق الزماني للقواعد الجنائية الإجرائية**
١٣٥- تمهيد ..... ٢٢٦
١٣٦- مشكلة القواعد الجنائية الملتبسة أو المترددة ..... ٢٢٧
١٣٧- تقسيم ..... ٢٢٨
**أولاً- النطاق الزماني للقواعد الإجرائية المحضة** ..... ٢٢٨
١٣٨- تقسيم ..... ٢٢٨
**استخلاص الصفة الإجرائية للقاعدة القانونية** ..... ٢٢٨
**١- الحلول المنظمة للنطاق الزماني للقواعد الإجرائية المحضة** ..... ٢٢٨
١٣٩- تقسيم ..... ٢٢٨
١٤٠- صلة التكامل بين القواعد الجنائية الإجرائية والقواعد الموضوعية ..... ٢٢٩
١٤١- معيار التمييز بين القواعد الإجرائية والقواعد الموضوعية ..... ٢٣٠
١٤٢- القواعد الإجرائية ذات الأثر الموضوعي ..... ٢٣٢
**٢- حكم السريان الزماني للقواعد الإجرائية المحضة** ..... ٢٣٢
١٤٣-أ- عدم إرتداد القواعد الإجرائية بأثر رجعي ..... ٢٣٣

١٤٤ –ب– سريان القواعد الإجرائية بأثر فورى مباشر ..... ٢٣٤
ثانياً: النطاق الزمانى للقواعد الإجرائية ذات الأثر الموضوعى ..... ٢٣٦
١٤٥ – وضع المشكلة ..... ٢٣٦
١٤٦ – المقصود بالقواعد الإجرائية ذات الأثر الموضوعى ..... ٢٣٧
١٤٧ – تقسيم ..... ٢٣٨
١ – القواعد الإجرائية ذات الأثر الموضوعى المتعلقة بالجريمة ..... ٢٣٨
١٤٨ – تقسيم ..... ٢٣٨
أ– القواعد المنظمة لطرق إثبات الجريمة ..... ٢٣٨
١٤٩ – وضع المشكلة ..... ٢٣٨
١٥٠ – موقف الفقه والقضاء ..... ٢٣٩
ب– القواعد غير الجنائية المعتبرة شروطاً أولية لقيام الجريمة ..... ٢٤١
١٥١ – وضع المشكلة ..... ٢٤١
١٥٢ – مدى اعتبار القواعد غير الجنائية المقررة لشروط أولية من قبيل القواعد الموضوعية أو الإجرائية ..... ٢٤٢
١٥٣ – القواعد غير الجنائية المعتبرة شروطاً أولية هى قواعد إجرائية ذات أثر موضوعى ..... ٢٤٣
٢ – القواعد الإجرائية ذات الأثر الموضوعى المتعلقة بالدعوى الجنائية ..... ٢٤٤
١٥٤ – تقسيم ..... ٢٤٤
أ– قواعد تحريك الدعوى الجنائية ..... ٢٤٤
١٥٥ – وضع المشكلة ..... ٢٤٤
١٥٦ – موقف الفقه والقضاء ..... ٢٤٥
١٥٧ – قواعد تحريك الدعوى هى قواعد إجرائية ذات أثر موضوعى ..... ٢٤٨
١٥٨ – وضع المشكلة ..... ٢٤٨
ب– قواعد تقادم الدعوى الجنائية ..... ٢٤٨
١٥٩ – موقف الفقه والقضاء ..... ٢٤٩

## الباب الثانى
## نظرية الجريمة

١٦٠- تقسيم ..... ٢٥٣

### الفصل الأول
### ماهية الجريمة وتقسيماتها

١٦١- تقسيم ..... ٢٥٥

**المبحث الأول: ماهية الجريمة**

١٦٢- تمهيد وتقسيم ..... ٢٥٥

**المطلب الأول: تعريف الجريمة**

١٦٣- تمهيد ..... ٢٥٦
١٦٤- الجريمة فى مفهومها القانونى ..... ٢٥٧
١٦٥- التعريف المختار للجريمة فى مفهومها القانونى ..... ٢٥٨
١٦٦- خصائص المفهوم القانونى للجريمة ..... ٢٥٨
١٦٧- أولاً- الجريمة سلوك إنسانى ..... ٢٥٨
١٦٨- ثانياً- الجريمة سلوك إنسانى معاقب عليه ..... ٢٦٠
١٦٩- ثالثاً - الجريمة خرق أو تهديد لقيم المجتمع، أو لمصالح أفراده الأساسية ..... ٢٦٠
١٧٠- رابعاً - ما يعتبره المشرع «حكماً» من قيم المجتمع أو مصالح أفراده الأساسية ..... ٢٦٣
١٧١- خامساً- النص القانونى هو الوسيلة الوحيدة لإنشاء الجرائم ..... ٢٦٤
١٧٢- عناصر المفهوم القانونى للجريمة ..... ٢٦٦

**المطلب الثانى: التمييز بين الجريمة وغيرها من صور المخالفات القانونية الأخرى**

١٧٣- تمهيد وتقسيم ..... ٢٦٧
١٧٤- أولاً: الجريمة الجنائية والجريمة المدنية ..... ٢٦٧
١٧٥- ثانياً: الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية ..... ٢٦٨

المبحث الثاني: تقسيمات الجرائم
١٧٦- تمهيد: تعدد معايير تقسيمات الجرائم ..... ٢٧١
المطلب الأول: طوائف الجرائم بحسب ركنها الشرعي
أولاً: تقسيم الجرائم إلى جنايات وجنح ومخالفات ..... ٢٧١
١٧٧- تقسيم ..... ٢٧١
١٧٨- أساس التقسيم ..... ٢٧١
١٧٩- النتائج المترتبة على التقسيم الثلاثي للجرائم ..... ٢٧٣
١٨٠- ضوابط معيار التقسيم الثلاثي للجرائم ..... ٢٧٤
١٨١- صعوبات تطبيق معيار التقسيم ..... ٢٧٥
١٨٢- الصعوبة الأولى- الحكم بعقوبة أخف مما يقرره القانون ..... ٢٧٥
١٨٣- الصعوبة الثانية- الحكم بعقوبة أشد مما يقرره القانون ..... ٢٧٨
ثانياً: تقسيم الجرائم إلى جرائم سياسية وأخرى عادية ..... ٢٧٩
١٨٤- صعوبة تعريف الجريمة السياسية ..... ٢٨٢
١٨٥- إزدواج النظرة العقابية في مجال الجرائم السياسية ..... ٢٨٢
١٨٦- معيار تكييف الجريمة السياسية ..... ٢٨٣
١٨٧- المفهوم المختار للجريمة السياسية ..... ٢٨٥
١٨٨- الأحكام المميزة للجرائم السياسية ..... ٢٨٧
ثالثاً: تقسيم الجرائم إلى جرائم عسكرية وأخرى عادية ..... ٢٨٨
١٨٩- معيار التفرقة بين الجرائم العادية والجرائم العسكرية ..... ٢٨٨
١٩٠- المفهوم الحقيقي للجريمة العسكرية ..... ٢٨٩
١٩١- المفهوم الحكمي للجريمة العسكرية كمسوّغ لانعقاد اختصاص القضاء العسكري ليس إلا ..... ٢٩١
١٩٢- النتائج المترتبة على التفرقة بين الجرائم العادية والجرائم العسكرية ..... ٢٩٢
١٩٣- مشكلة تنازع الإختصاص بين المحاكم العسكرية ومحاكم القضاء العادي ..... ٢٩٣
المطلب الثاني: طوائف الجرائم بحسب ركنها المادي
١٩٤- تقسيم ..... ٢٩٥

**أولاً- تقسيم الجرائم إلى جرائم وقتية وأخرى مستمرة** ..... ٢٩٥
١٩٥- معيار تقسيم الجرائم إلى وقتية ومستمرة ..... ٢٩٥
١٩٦- خصائص الجريمة المستمرة ..... ٢٩٦
١٩٧- الآثار المترتبة على تقسيم الجرائم إلى وقتية ومستمرة ..... ٢٩٩
١٩٨- الآثار الموضوعية ..... ٢٩٩
١٩٩- الآثار الإجرائية ..... ٣٠١
**ثانياً- تقسيم الجرائم إلى جرائم بسيطة وأخرى إعتيادية** ..... ٣٠٣
٢٠٠- معيار التفرقة بين الجريمة البسيطة وجريمة الإعتياد ..... ٣٠٣
٢٠١- صعوبات إستخلاص البناء القانوني لجريمة الإعتياد ..... ٣٠٥
٢٠٢- النتائج المترتبة على تقسيم الجرائم إلى بسيطة وإعتيادية ..... ٣٠٧
**ثالثاً- تقسيم الجرائم إلى جرائم بسيطة وأخرى مركبة** ..... ٣٠٩
٢٠٣- تعريف الجرائم المركبة ..... ٣٠٩
٢٠٤- الأحكام المميزة للجرائم المركبة ..... ٣٠٩
**رابعاً- تقسيم الجرائم إلى جرائم فعل واحد وأخرى متابعة الأفعال** ..... ٣١٠
٢٠٥- تعريف الجريمة متابعة الأفعال ..... ٣١٠
٢٠٦- الأحكام المميزة للجريمة متابعة الأفعال ..... ٣١٠
**المطلب الثالث: طوائف الجرائم بحسب ركنها المعنوى**
٢٠٧- تقسيم ..... ٣١٣
٢٠٨- الجرائم العمدية ..... ٣١٤
٢٠٩- الجرائم غير العمدية ..... ٣١٤
٢١٠- الجرائم المادية ..... ٣١٥
٢١١- النتائج المترتبة على تقسيم الجرائم إلى عمدية وغير عمدية ..... ٣١٦

## الفصل الثانى
## أركان الجريمة

٢١٢- تحديد أركان الجريمة ..... ٣١٧
٢١٣- فكرة البناء القانوني للجريمة ..... ٣١٧
٢١٤- الأركان العامة والأركان الخاصة للجريمة ..... ٣١٩

٢١٥- الأركان أو العناصر المفترضة للجريمة ..... ٣١٩
٢١٦- العناصر العرضية للجريمة (مايقترن بها من ظروف تؤثر على العقوبة) ..... ٣٢٠
٢١٧- تقسيم ..... ٣٢١

**المبحث الأول: الركن الشرعي**

٢١٨- الخلاف حول تأصيل الركن الشرعي للجريمة ..... ٣٢١
٢١٩- عدم المشروعية أو نص التجريم ركن في الجريمة: مبررات الركن الشرعي ..... ٣٢٣
٢٢٠- تقسيم ..... ٣٢٤

**المطلب الأول: خضوع الفعل لنص التجريم وفقاً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات**

٢٢١- تمهيد وتقسيم ..... ٣٢٤

**أولاً- ماهية مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات** ..... ٣٢٤

٢٢٢- التعريف بمبدأ الشرعية: مايورده من قيود على السلطات الثلاث ..... ٣٢٤
٢٢٣- مبررات مبدأ الشرعية ..... ٣٢٧
٢٢٤- النقد الموجه إلى مبدأ الشرعية ..... ٣٢٨
٢٢٥- مخاطر تجريد مبدأ الشرعية من محتواه في العصر الحالي ..... ٣٣٠
٢٢٦- التطور التاريخي لمبدأ الشرعية ..... ٣٣١
٢٢٧- القيمة الدستورية لمبدأ الشرعية ..... ٣٣٢
٢٢٨- وسيلة إعمال مبدأ الشرعية: التكييف أو المطابقة ..... ٣٣٤
٢٢٩- من يضطلع بالتكييف ومتى؟ ..... ٣٣٦
٢٣٠- الصعوبات التي تعترض عملية التكييف: تنازع أو تعدد الأوصاف الجنائية ..... ٣٣٧
٢٣١- حالات تنازع النصوص وتعدد الأوصاف ..... ٣٣٨
٢٣٢-أولاً - تنازع النصوص بالمعنى الدقيق للكلمة ..... ٣٣٩
٢٣٣- ثانياً- التعدد المعنوي للجرائم ..... ٣٣٩
٢٣٤- موقف المشرع المصري من التعدد المعنوي للجرائم ..... ٣٤١
٢٣٥- حقيقة التعدد المعنوي للجرائم ..... ٣٤٣

٢٣٦- ثالثاً - التعدد المتعارض للأوصاف الجنائية ٣٤٥
٢٣٧- رابعاً: تعدد الأوصاف التى يستوعب أحدها الآخر ٣٤٦
٢٣٨- خامساً: تعدد الجرائم الناشئ عن حالة إرتباط غير قابل للتجزئة ٣٤٦
**ثانياً- النتائج المترتبة على مبدأ الشرعية** ٣٤٨
٢٣٩- تحديد ٣٤٨
٢٤٠- إستبعاد مصادر القانون من غير التشريع فى مجال إنشاء الجرائم والعقوبات ٣٤٨ ٣٥٠
٢٤١- المقصود بالتشريع كمصدر لإنشاء الجرائم والعقوبات ٣٥٢
٢٤٢- ضوابط التشريع فى مجال التجريم والعقاب ٣٥٥
٢٤٣- دور اللوائح الفرعية فى التجريم والعقاب ٣٥٦
**ثالثاً - وجوب التفسير الصارم للنصوص الجنائية** ٣٥٦
٢٤٤- حقيقة ومؤدى التفسير الصارم للنصوص الجنائية ٣٥٦
٢٤٥- إشكالية تفسير النصوص الجنائية ٣٥٦
٢٤٦- مقتضيات التفسير الصارم للنصوص الجنائية: ضوابط التفسير ٣٥٨
٢٤٧-أ- ترجيح التفسير العقلانى ٣٥٩
٢٤٨-ب- حظر التفسير الواسع أو التفسير بطريق القياس ٣٦٠
٢٤٩-جـ- جواز التفسير الموسع فى غير مسائل التجريم والعقاب ٣٦٢
**المطلب الثانى: زوال خضوع الفعل لنص التجريم طبقاً لأسباب الإباحة**
٢٥٠- أسباب الإباحة: ماهيتها والعلة من تقريرها ٣٦٤
٢٥١- الآثار القانونية للإباحة ٣٦٦
٢٥٢- التمييز بين أسباب الإباحة وغيرها من الموانع القانونية الأخرى ٣٦٨
٢٥٣- أسباب الإباحة وموانع المسؤولية الجنائية ٣٦٨
٢٥٤- أسباب الإباحة وموانع العقاب ٣٧٠
٢٥٥- أسباب الإباحة وموانع المحاكمة ٣٧١
٢٥٦- الجهل بالإباحة ٣٧٢
٢٥٧- الغلط فى الإباحة ٣٧٣
٢٥٨- التجاوز بشأن حدود الإباحة ٣٧٥

٢٥٩- مصادر الإباحة ..... ٣٧٥
٢٦٠- تقسيم أسباب الإباحة ..... ٣٧٦
**أولاً- استعمال الحق** ..... ٣٧٧
**١- الشروط العامة لإستعمال الحق** ..... ٣٧٧
٢٦١- تحديد شروط إستعمال الحق كسبب للإباحة ..... ٣٧٧
٢٦٢- شرط ثبوت حق مقرر بمقتضى القانون ..... ٣٧٧
٢٦٣- شرط الإلتزام بحدود الحق ..... ٣٨١
٢٦٤- توافر صفة صاحب الحق ..... ٣٨٢
٢٦٥- لزوم الجريمة لإستعمال الحق ..... ٣٨٣
٢٦٦- تناسب الجريمة مع مقتضيات إستعمال الحق ..... ٣٨٤
٢٦٧- شرط حسن النية لدى من يستعمل الحق ..... ٣٨٥
٢٦٨- تحديد أهم تطبيقات إستعمال الحق ..... ٣٨٦
**- حق مزاولة الأعمال الطبية** ..... ٣٨٦
٢٦٩- المقصود بحق مزاولة الإعمال الطبية والعلة من تقريره ..... ٣٨٦
٢٧٠ - نطاق الإعمال الطبية ..... ٣٨٧
٢٧١ - شروط إباحة الإعمال الطبية ..... ٣٨٧
٢٧١ مكررا -ترخيص القانون ..... ٣٨٧
٢٧٢- رضاء المريض ..... ٣٨٩
٢٧٣- قصد العلاج ..... ٣٩٠
٢٧٤- مراعاة الأصول المهنية والقواعد العلمية المرعية لمزاولة العمل الطبى ٣٩٠
**- إباحة القذف والسب** ..... ٣٩٢
٢٧٥- صور إباحة القذف والسب ..... ٣٩٢
٢٧٦- إباحة قذف أو سب ذوى الصفة العامة ..... ٣٩٢
٢٧٧- إباحة القذف أو السب بمقتضى حق الدفاع أمام المحاكم ..... ٣٩٣
٢٧٨- التعريف بممارسة السلطة كأحد أسباب الإباحة ..... ٣٩٥
**ثانياً- ممارسة السلطة** ..... ٣٩٥
٢٧٩- النموذج القانونى لممارسة السلطة كسبب للإباحة- المادة ٦٣ من قانون العقوبات ..... ٣٩٥

٢٨٠- ملاحظات على نص المادة ٦٣ ..... ٣٩٦
٢٨١- مفهوم الموظف العام المشمول بالإباحة فى مجال ممارسة السلطة ..... ٣٩٧
٢٨٢- المفهوم الإدارى للموظف العام ..... ٣٩٨
٢٨٣- المفهوم الجنائى للموظف العام ..... ٤٠١
٢٨٤- هل يستفيد من الإباحة العاملون فى المؤسسات والهيئات العامة وشركات قطاع الإعمال العام؟ ..... ٤٠٢
٢٨٥- إستبعاد من لا يتوافر فيهم صفة الموظف العام من نطاق الإباحة المنصوص عليها فى المادة ٦٣ من قانون العقوبات ..... ٤٠٣
٢٨٦- حالتا ممارسة السلطة على نحو قانونى ..... ٤٠٥
٢٨٧- الحالة الأولى: تنفيذ أمر رئيس إدارى واجب الطاعة ومطابقاً للقانون ٤٠٦
٢٨٨- الحالة الثانية: تنفيذ صحيح أحكام القانون ..... ٤٠٧
٢٨٩- حالتا ممارسة السلطة على نحو غير قانونى ..... ٤٠٨
٢٩٠- الحالة الأولى: تنفيذ أمر رئيس يعتقد الموظف فى وجوب طاعته ..... ٤٠٩
٢٩١- الحالة الثانية: تنفيذ أحكام للقانون يعتقد الموظف فى وجوب اختصاصه بشأنها ..... ٤١٠
٢٩٢- الشروط الواجب توافرها لاعتبار ممارسة السلطة على نحو غير قانونى سبباً للإباحة ..... ٤١٠
٢٩٣- هل ممارسة السلطة سبب للإباحة أم مانع للمسؤولية الجنائية؟ ..... ٤١٥
**ثالثاً - الدفاع الشرعى** ..... ٤١٨
٢٩٤- تعريف الدفاع الشرعى وطبيعته ..... ٤١٨
٢٩٥- تأصيل أساس الدفاع الشرعى ..... ٤١٩
٢٩٦- النموذج القانونى للدفاع الشرعى فى القانون المصرى ..... ٤٢٠
٢٩٧- ركن العدوان: شروطه ..... ٤٢١
٢٩٨- أولاً- نشوء عدوان يمثل إحدى جرائم النفس أو المال ..... ٤٢٣
٢٩٩- الجرائم على النفس التى تبيح الدفاع الشرعى ..... ٤٢٥
٣٠٠- جرائم المال التى تبيح الدفاع الشرعى ..... ٤٢٦
٣٠١- ثانياً- حلول العدوان ..... ٤٢٧

٣٠٢- مدى جواز الدفاع الشرعى بحسب المراحل الأربع للمشروع الإجرامى ---------- ٤٣٢
٣٠٣- إستثناء الخطر الوهمى (الخطر المجرد) واعتباره مبرراً للدفاع الشرعى ٤٣٣
٣٠٤- ثالثاً- عدم مشروعية العدوان ---------- ٤٣٦
٣٠٥- العدوان الناشئ عن جريمة مشمولة بأحد أسباب الإباحة ---------- ٤٣٦
٣٠٦- العدوان الناشئ عن جريمة يمتنع مساءلة فاعلها جنائيا ---------- ٤٣٨
٣٠٧- العدوان الناشئ عن جريمة مشمولة بعذر قانونى ---------- ٤٣٩
٣٠٨- العدوان الناشئ عن جريمة مشمولة بأحد الموانع الإجرائية التى تمنع أو تقيد رفع الدعوى الجنائية ---------- ٤٣٩
٣٠٩- العدوان الناشئ عن «جريمة» يتخلف فيها الركن المعنوى لفاعل حسن النية ---------- ٤٤١
٣١٠- ركن الدفاع: شروطه ---------- ٤٤١
٣١١- أولاً- لزوم فعل الدفاع لدرء العدوان ---------- ٤٤٤
٣١٢- ثانياً- تناسب الدفاع مع العدوان ---------- ٤٤٦
٣١٣- ثالثاً- الإلتزام بقيود الدفاع المفروضة قانوناً ---------- ٤٤٧
٣١٤- (١) حظر الدفاع الشرعى لمقاومة مأمورى الضبط القضائى ---------- ٤٥٠
٣١٥- (٢) حظر الدفاع الشرعى بارتكاب القتل إلا لدرء العدوان الناشئ عن جرائم معينة ---------- ٤٥١
٣١٦- جواز الدفاع الشرعى بارتكاب القتل لدفع بعض جرائم النفس ---------- ٤٥١
٣١٧- جواز الدفاع الشرعى بارتكاب القتل لدفع بعض جرائم المال ---------- ٤٥٤
٣١٨- تجاوز حدود الدفاع الشرعى: تفرقة واجبة بين مختلف صور التجاوز ٤٥٥
٣١٩- حكم تجاوز شرط التناسب بين فعلى الدفاع والعدوان ---------- ٤٥٧
٣٢٠- طبيعة سبب التخفيف المنصوص عليه فى المادة ٢٥١ من قانون العقوبات ---------- ٤٥٧
٣٢١- سلطة المحكمة فى تقدير حالة الدفاع الشرعى ---------- ٤٥٩
٣٢٢- كيفية تمسك المتهم بالدفاع الشرعى ---------- ٤٦٠

رابعاً- رضاء المجنى عليه ..... ٤٦٠
٣٢٣- إعتبار رضاء المجنى عليه سبباً للإباحة ..... ٤٦٠
٣٢٤- إختلاف حكم رضاء المجنى عليه بحسب طبيعة الحق المعتدى عليه في الجريمة ..... ٤٦٣
٣٢٥- الحالات التى يصلح فيها رضاء المجنى عليه سبباً لإباحة الجريمة وأساس ذلك ..... ٤٦٥
٣٢٦- الجرائم التى لا يصلح فيها رضاء المجنى عليه سبباً للإباحة ..... ٤٦٦
٣٢٧- هل يعتد برضاء المجنى عليه فى مجال نقل الأعضاء البشرية؟ ..... ٤٦٧
٣٢٨- شروط اعتبار الرضاء سببا للإباحة فى الحالات التي يجوز فيها ذلك ٤٦٩
**المبحث الثانى: الركن المادى**
٣٢٩- تعريف الركن المادى وعناصره ..... ٤٧٠
٣٣٠- أهمية الركن المادى للجريمة ..... ٤٧١
٣٣١- تقسيم ..... ٤٧١
**المطلب الأول: السلوك**
٣٣٢- أهمية السلوك كأحد عناصر الركن المادى ..... ٤٧٢
٣٣٣- صورتا السلوك: تقسيم ..... ٤٧٣
٣٣٤- تعريف الفعل ..... ٤٧٤
٣٣٥- الصفة الإرادية للسلوك ..... ٤٧٥
٣٣٦- مظاهر التحرر من عنصر السلوك فى مجال تطور الركن المادى للجريمة ..... ٤٧٦
٣٣٧- مدى صلاحية الإمتناع لأن يقوم به الركن المادى للجريمة ..... ٤٧٨
٣٣٨- حالات الإمتناع المجرّمة صراحة بنصوص خاصة أو بمقتضى اللزوم المنطقى لإعمال نص خاص ..... ٤٨٠
٣٣٩- الشروط الواجب توافرها لصلاحية الإمتناع لإحداث النتيجة ..... ٤٨٣
٣٤٠- وجوب تدخل المشرع للعقاب على محض الإمتناع ..... ٤٨٦
**المطلب الثانى: النتيجة**
٣٤١- تعريف النتيجة كأحد عناصر الركن المادى للجريمة ..... ٤٨٧

٣٤٢- تقسيم الجرائم بحسب لزوم تحقيق النتيجة ٤٨٩
٣٤٣- هل من أهمية قانونية للنتيجة؟ ٤٨٩
المطلب الثالث: صلة السببية
٣٤٤- التصوير القانونى لصلة السببية ٤٩١
٣٤٥- النطاق الذى تثور فيه مشكلة السببية ٤٩٣
٣٤٦- إشكالية السببية بين مفهومها العلمى وتصويرها القانونى ٤٩٥
٣٤٧- النظريات الفقهية فى التصوير القانونى لصلة السببية ٤٩٦
٣٤٨- نظرية تعادل الأسباب (الأسباب المتكافئة) ٤٩٧
٣٤٩- نقد نظرية تعادل الأسباب ٤٩٨
٣٥٠- نظرية السبب الملائم ٥٠٠
٣٥١- نقد نظرية السبب الملائم ٥٠٢
٣٥٢- نظرية السبب المباشر والفعال ٥٠٤
٣٥٣- الخروج بصلة السببية من «إسار المفهوم المجرد المطلق» إلى «رحاب الفهم الواقعى النسبى» ٥٠٥
٣٥٤- الإدراك الواقعى النسبى لصلة السببية: التعريف والمظاهر ٥٠٨
٣٥٥- موقف القضاء المصرى من صلة السببية ٥١١
٣٥٦- سلطة القضاء فى استخلاص صلة السببية ٥١٣
المبحث الثالث: الركن المعنوى
٣٥٧- ماهية الركن المعنوى للجريمة ٥١٦
٣٥٨- أهمية الركن المعنوى ٥١٦
٣٥٩- الركن المعنوى والمسؤولية الجنائية ٥١٧
٣٦٠- الصعوبات التى تكتنف بحث الركن المعنوى للجريمة ٥١٧
٣٦١- تقسيم ٥١٨
المطلب الأول: عناصر الركن المعنوى
٣٦٢- تحديد عناصر الركن المعنوى ٥١٩
٣٦٣- إرادة النشاط عنصر لازم فى سائر أنواع الجرائم ٥٢٠

أولاً- إرادة النشاط المكوّن للركن المادى للجريمة ..... ٥٢٢
٣٦٤- هل تنصرف الإرادة إلى النتيجة المحظورة قانوناً؟ ..... ٥٢٢
ثانياً- العلم بنطـــاق العناصر الواقعية الجوهرية اللازمة قانوناً لقيام الجريمة ..... ٥٢٣
٣٦٥- مؤدى العلم المعتبر عنصراً فى الركن المعنوى ..... ٥٢٣
٣٦٦- مفهوم العلم ومعياره ودرجاته ..... ٥٢٤
٣٦٧- نطاق العلم: العناصر المشمولة بعلم الجانى ..... ٥٢٥
٣٦٨-(١) وجوب العلم بالعناصر الواقعية الجوهرية اللازمة قانوناً لقيام الجريمة ..... ٥٢٥
٣٦٩- الغلط فى المحل ..... ٥٢٦
٣٧٠- الغلط فى صلة السببية ..... ٥٢٧
٣٧١- الغلط فى النتيجة ..... ٥٢٨
٣٧٢- الغلط الناشئ عن التماثل فى محل العدوان ..... ٥٢٨
٣٧٣- الغلط الناشئ عن تباين فى محل العدوان ..... ٥٢٩
٣٧٤- الغلط فى العناصر العرضية الجوهرية المعتبرة ظروفاً مشددة ..... ٥٣٠
٢- وجوب العلم بالعناصر القانونية غير الجنائية التى تدخل ضمن البنيان القانونى للجريمة ..... ٥٣١
٣٧٥- إنتفاء العلم بالعناصر القانونية غير الجنائية يؤدى إلى انتفاء الركن المعنوى ..... ٥٣١
٣٧٦- عدم اشتراط العلم بالعناصر القانونية الجنائية ..... ٥٣٣
٣٧٧- ثالثاً: العلم بصلاحية النشاط لإحداث النتيجة ..... ٥٣٦
٣٧٨- رابعاً: توافر موقف نفسى للفاعل إزاء النتيجة (النية) ..... ٥٣٧
المطلب الثانى - صور الركن المعنوى
أولاً- العمد أو القصد الجنائى ..... ٥٣٩
٣٧٩- تحديد ..... ٥٣٩
٣٨٠ - تعريف القصد الجنائى وإستخلاص عناصره ..... ٥٣٩
٣٨١ - الباعث ليس من عناصر القصد الجنائى ..... ٥٤٠

٣٨٢- صور القصد الجنائى ..... ٥٤٢
٣٨٣- القصد الجنائى البسيط والقصد الجنائى المقترن بسبق الإصرار ..... ٥٤٥
٣٨٤- القصد الجنائى العام والقصد الجنائى الخاص ..... ٥٤٥
٣٨٥- نقد فكرة القصد الخاص ..... ٥٤٨
٣٨٦- القصد المحدود والقصد غير المحدود ..... ٥٤٩
٣٨٧- القصد الجنائى المباشر والقصد الجنائى غير المباشر (الاحتمالى) ..... ٥٥٠
٣٨٨- تمايز القصد الإحتمالى عن القصد المباشر ..... ٥٥٢
٣٨٩- اختلاف القصد الإحتمالى عن الخطأ غير العمدى ..... ٥٥٣
٣٩٠- الوقت الذى يتم فيه تقدير قيام القصد الجنائى ..... ٥٥٤
٣٩١- سلطة المحكمة فى إثبات القصد الجنائى ..... ٥٥٥
ثانياً- الخطأ غير العمدى ..... ٥٥٧
٣٩٢- تعريف الخطأ غير العمدى وتمييزه عن القصد الجنائى ..... ٥٥٧
٣٩٣- جوهر الخطأ ..... ٥٥٩
٣٩٤- أساس العقاب على الخطأ ..... ٥٦٠
٣٩٥- عناصر الخطأ غير العمدى ..... ٥٦١
٣٩٦- عنصر العلم فى الخطأ غير العمدى ..... ٥٦١
٣٩٧- معيار الخطأ ..... ٥٦٢
٣٩٨- صور الخطأ ..... ٥٦٤
٣٩٩- (١) الإهمال ..... ٥٦٥
٤٠٠- (٢) عدم الإحتراز ..... ٥٦٦
٤٠١- (٣) الرعونة (الخطأ الفنى) ..... ٥٦٦
٤٠٢- (٤) مخالفة القوانين واللوائح والقرارات والأنظمة ..... ٥٦٧
٤٠٣- درجة الخطأ الجنائى وهل يختلف عن الخطأ المدنى ..... ٥٦٨
ثالثاً- القصد المتعدى
٤٠٤- ماهية القصد المتعدى وجدواه القانونية ..... ٥٧١
٤٠٥- تمييز القصد المتعدى عن كل من القصد الجنائى والخطأ غير العمدى ..... ٥٧١ ٥٧٣

٤٠٦- عناصر القصد المتعدى ٥٧٥
رابعاً - الخطأ المفترض ٥٧٥
٤٠٧- ماهية الخطأ المفترض والاختلاف الفقهى بشأنه ٥٧٥
٤٠٨- تطبيقات الخطأ المفترض فى قانون العقوبات ٥٧٧
٤٠٩- (١) المخالفات، والمخالفات المجنحة ٥٧٧
٤١٠- موقف الفقه ٥٧٨
٤١١- تعليق على الركن المعنوى فى المخالفات ٥٨١
٤١٢- (٢) المسؤولية عن فعل الغير ٥٨٢
٤١٣- (٣) الجرائم المغايرة لقصد الشريك ٥٨٤

## الفصل الثالث
## الصور الخاصة للجرائم

٤١٤- تمهيد وتقسيم ٥٨٧

### المبحث الأول: الشروع

٤١٥- تعريف الشروع وأساس العقاب عليه ٥٨٨
٤١٦- نطاق الشروع المعاقب عليه وصوره ٥٩١
٤١٧- موضع الشروع فى سيرورة المشروع الإجرامى ٥٩٢
٤١٨- (١) مرحلة النوايا الكامنة (التفكير المجرد فى الجريمة) ٥٩٢
٤١٩- (٢) مرحلة النوايا السلوكية الكاشفة عن خطورة ٥٩٣
٤٢٠- (٣) مرحلة الأعمال التحضيرية ٥٩٤
٤٢١- (٤) مرحلة البدء فى تنفيذ الجريمة ٥٩٤
٤٢٢-(٥) مرحلة تمام الجريمة ٥٩٥
٤٢٣- أركان الشروع ٥٩٥
٤٢٤- الركن المادى فى جريمة الشروع ٥٩٦
٤٢٥- أولاً- البدء فى التنفيذ ٥٩٦
٤٢٦- معيار البدء فى التنفيذ ٥٩٧
٤٢٧- المعيار الموضوعى ٥٨٧
٤٢٨- التوسع فى المعيار الموضوعى ٥٩٩

٤٢٩- موقف القضاء من المعيار الموضوعى ..... ٦٠٠
٤٣٠- المعيار الشخصى ..... ٦٠١
٤٣١- موقف القضاء من المعيار الشخصى ..... ٦٠٢
٤٣٢- المعيار المختلط للبدء فى التنفيذ ..... ٦٠٤
٤٣٣- تجاوز المعايير المجردة وصولا إلى تقدير واقعى متغير للبدء فى التنفيذ ٦٠٦
٤٣٤- ثانياً: عدم وقع النتيجة لسبب لا دخل لإرادة الفاعل به ..... ٦٠٧
٤٣٥- العدول الإرادى ..... ٦٠٨
٤٣٦- مشكلة العدول المختلط ..... ٦٠٩
٤٣٧- الوقت الذى يعتد فيه بقيام العدول الإرادى ..... ٦١٠
٤٣٨- إستحالة وقوع الجريمة: مشكلة الجريمة المستحيلة ..... ٦١٢
٤٣٩- الإتجاه الشخصى: عقاب الجريمة المستحيلة فى كافة صورها ..... ٦١٣
٤٤٠- الإتجاه الموضوعى: إمتناع العقاب على كافة صور الجريمة المستحيلة ٦١٣
٤٤١- قصر العقاب على الإستحالة النسبية دون الإستحالة المطلقة ..... ٦١٤
٤٤٢- قصر العقاب على الإستحالة المادية دون الإستحالة القانونية ..... ٦١٥
٤٤٣- رفض الإتجاهات السابقة أم ترجيح أحدها أم البحث عن طرح جديد لمشكلة الجريمة المستحيلة؟ ..... ٦١٦
٤٤٤- الركن المعنوى فى الشروع ..... ٦٢٠
٤٤٥- عقاب جريمة الشروع ..... ٦٢٢
**المبحث الثانى: المساهمة الجنائية**
٤٤٦- تمهيد وتقسيم ..... ٦٢٤
**المطلب الأول: ماهية المساهمة الجنائية**
٤٤٧- تعريف المساهمة الجنائية ..... ٦٢٤
٤٤٨- مدى إعتبار جريمة إخفاء الأشخاص أو الأشياء ذات المصدر غير المشروع من قبيل المساهمة التبعية ..... ٦٢٤
٤٤٩- النتائج المترتبة على اعتبار إخفاء الأشياء جريمة مستقلة وليست فعلاً من أفعال المساهمة ..... ٦٢٦
٤٥٠- شروط المساهمة وتمييزها عما يتشابه معها من أنظمة قانونية أخرى ٦٢٨

## المطلب الثانى: المساهمة الأصلية


٤٥١- تعريف المساهمة الأصلية ٦٣٠
٤٥٢- (١) الفاعل المادى للجريمة (أو الفاعل المنفرد) ٦٣٣
٤٥٣- (٢) الفاعل المعنوى ٦٣٤
٤٥٤- الأساس القانونى لمساءلة الفاعل المعنوى ٦٣٤
٤٥٥- (٣) الفاعل مع غيره ٦٣٥
٤٥٦-(٤) الفاعل الذى يدخل فى ارتكاب الجريمة فيأتى عمداً أحد الإعمال المكونة لها ٦٣٧
٤٥٧- معيار التفرقة بين نشاط المساهم الأصلى (الفاعل) ونشاط المساهم التبعى (الشريك) ٦٣٨
٤٥٨- أهمية التفرقة بين الفاعل والشريك ٦٤٠
٤٥٩- عقاب المساهمة الأصلية ٦٤١
٤٦٠- (١) الظروف التى تغير من وصف الجريمة ٦٤٢
٤٦١- (٢) الظروف التى تغير من العقوبة ٦٤٣
٤٦٢- (٣) الظروف التى تغير من وصف الجريمة بالنظر لقصد مرتكبها ٦٤٣
٤٦٣- (٤) الظروف التى تغير من وصف الجريمة بالنظر لكيفية علم مرتكبها ٦٤٤


## المطلب الثالث: المساهمة التبعية


٤٦٤- ماهية المساهمة التبعية ٦٤٤
٤٦٥- التفرقة بين الشريك والفاعل ٦٤٥
٤٦٦- أركان الإشتراك (المساهمة التبعية) ٦٤٥
٤٦٧- أولاً: وقوع جريمة أصلية معاقب عليها يرتبط بها نشاط الشريك ٤٤٦
٤٦٨- ثانياً: وقوع فعل من أفعال الإشتراك ٦٤٩
٤٦٩- طبيعة فعل الإشتراك ٦٥٠
٤٧٠- صور الإشتراك ٦٥١
٤٧١- (١) التحريض ٦٥١
٤٧٢- (٢) الإتفاق ٦٥٣

٤٧٣- (٣) المساعدة ٦٥٤
٤٧٤- ثالثاً- ارتباط أفعال الإشتراك بالجريمة الأصلية ٦٥٥
٤٧٥- رابعاً: توافر الركن المعنوى لدى الشريك ٦٥٥
٤٧٦- عقاب الشريك ٦٥٧
٤٧٧- تأثير الظروف على عقوبة الشريك ٦٥٨
٤٧٨- (١) تأثير الظروف المادية ٦٥٨
٤٧٩- (٢) تأثير الظروف الخاصة ٦٥٩
٤٨٠- (٣) مسؤولية الشريك عن الجريمة المغايرة لقصده ٦٧٠

## الباب الثالث
## نظرية المسؤولية والجزاء

٤٨١- تمهيد وتقسيم ٦٦١

### الفصل الأول
### موانع المسؤولية الجنائية

٤٨٢- تحديد ٦٦٣

**المبحث الأول: موانع المسؤولية الناشئة عن إنعدام الوعى**

٤٨٣- تحديد ٦٦٣

**المطلب الأول: صغر السن**

٤٨٤- المقصود بصغر السن كمانع للمسؤولية الجنائية ٦٦٣
٤٨٥- (١) مرحلة مادون السابعة ٦٦٤
٤٨٦- (٢) مرحلة ما بين السابعة حتى الخامسة عشر ٦٦٥
٤٨٧- (٣) مرحلة ما بين الخامسة عشر إلى السادسة عشر ٦٦٥
٤٨٨- (٤) مرحلة ما بين السادسة عشر إلى الثامنة عشر ٦٦٦
٤٨٩- سن المسؤولية الجنائية الكاملة ٦٦٧

**المطلب الثانى: الجنون**

٤٩٠- المقصود بالجنون كمانع للمسؤوليةالجنائية ٦٦٧
٤٩١- الشروط الواجب توافرها لامتناع المسؤولية بسبب الجنون ٦٦٧

٤٩٢- (١) إصابة المتهم بجنون أو عاهة فى العقل ..... ٦٦٨
٤٩٣-(٢) فقد الشعور أو الإختيار فى العمل ..... ٦٦٩
٤٩٤- (٣) معاصرة فقد الشعور أو الإختيار لارتكاب الجريمة ..... ٦٧٠
٤٩٥- الأثر القانونى المترتب على إمتناع المسؤولية ..... ٦٧١

**المطلب الثالث: الغيبوبة الناشئة عن السكر الاضطرارى**

٤٩٦- ماهية الغيبوبة الناشئة عن السكر الاضطرارى ..... ٦٧١
٤٩٧- الشروط الواجب توافرها لاعتبار الغيبوبة مانعاً للمسؤولية الجنائية ..... ٦٧٢
٤٩٨- المقصود بالغيبوبة الاضطرارية (أو السكر غير الإختيارى) ..... ٦٧٢
٤٩٩- حكم الغيبوبة الإختيارية ..... ٦٧٣
٥٠٠- موقف القضاء من الغيبوبة الإختيارية ..... ٦٧٦

**المبحث الثالث: موانع المسؤولية الناشئة عن إنعدام الإرادة**

٥٠١- حالات التأثير على الإرادة كمانع للمسؤولية الجنائية ..... ٦٧٧

**المطلب الأول: إمتناع المسؤولية الجنائية للإكراه**

٥٠٢- نوع الإكراه ..... ٦٧٧
٥٠٣- الشروط الواجب توافرها فى الإكراه لكى تمتنع به المسؤولية ..... ٦٨٧

**المطلب الثانى: إمتناع المسؤولية الجنائية للضرورة**

٥٠٤- المقصود بحالة الضرورة كمانع للمسؤولية الجنائية ..... ٦٨٠
٥٠٥- أولاً- الشروط الواجب توافرها فى فعل الخطر ..... ٦٨١
٥٠٥- مكرر- أن يكون الخطر مهددا للنفس ..... ٦٨٢
٥٠٦- (٢) أن يكون الخطر حالاً ..... ٦٨٢
٥٠٧- (٣) أن يكون الخطر جسيماً ..... ٦٨٢
٥٠٨-(٤) ألا يكون لإرادة المهدد بالخطر دخل فى حلوله ..... ٦٨٣
٥٠٩- ثانياً- الشروط الواجب توافرها فى فعل الضرورة ..... ٦٨٤
٥٠٩ مكرر (١) لزوم فعل الضرورة ..... ٦٨٤
٥١٠ (٢) تناسب فعل الضرورة مع الخطر ..... ٦٨٥

## الفصل الثانى
## نظرية الجزاء الجنائى


٥١١- فى تعريف الجزاء الجنائى واستخلاص مفترضاته ..... ٦٨٧
٥١٢- فلسفة الجزاء الجنائى أو الغاية منه ..... ٦٩٠
٥١٣- تقسيم ..... ٦٩٢

**المبحث الأول: ماهية الجزاء الجنائى وصوره**

٥١٤- تقسيم ..... ٦٩٣

**المطلب الأول: ماهية الجزاء الجنائى**

٥١٥- تقسيم ..... ٦٩٣

**الفرع الأول: خصائص الجزاء الجنائى**

٥١٦- تحديد ..... ٩٩٤
٥١٧- أولاً: الجزاء الجنائى رد فعل اجتماعى ضد الجانى مقترف الجريمة ٦٩٤
٥١٨- ثانياً: الجزاء الجنائى ذو خصيصة وضعية ..... ٦٩٦
٥١٩- شرعية الجزاء الجنائى ..... ٦٩٦
٥٢٠- نتائج شرعية العقوبة ..... ٦٩٨
٥٢١- خضوع التدابير الإحترازية لمبدأ الشرعية ..... ٧٠٠
٥٢٢- قضائية الجزاء الجنائى ..... ٧٠١
٥٢٣- ثالثاً: الجزاء الجنائى ذو طابع شخصى ..... ٧٠٢
٥٢٤- رابعاً: الجزاء الجنائى يطبق على الكافة سواسية إعمالاً لمبدأ المساواة (خصيصة المساواة) ..... ٧٠٤
٥٢٥- خامساً: الجزاء الجنائى مستقل عن غيره من صور الجزاءات القانونية الأخرى ..... ٧٠٦

**الفرع الثانى: شروط إستحقاق الجزاء الجنائى**

٥٢٦- تمهيد وتحديد ..... ٧٠٩
٥٢٧- أولاً: إرتكاب فعل موصوف بوصف الجريمة فى قانون العقوبات ..... ٧٠٩
٥٢٨- ثانياً: قيام المسؤولية الجنائية للفاعل ..... ٧١٠

٥٢٩- ثالثاً: إنتفاء أى من الموانع الإجرائية التى تحول دون الملاحقة والعقاب ٧١٢
المطلب الثانى: فى صور الجزاء الجنائى
٥٣٠- تقسيم ٧١٣
الفرع الأول: العقوبات
٥٣١- تقسيم ٧١٤
أولاً- فى جوهر العقوبة وتقسيماتها ٧١٤
١- جوهر العقوبة ٧١٤
٥٣٢- فى جوهر العقوبة ٧١٤
٥٣٣- معايير التناسب ٧١٩
٥٣٤- آليات تحقيق التناسب ٧٢١
٢- فى معايير تقسيم العقوبات ٧٢١
٥٣٥- معيار جسامة العقوبة ٧٢٢
٥٣٦- معيار مدة العقوبة ٧٢٣
٥٣٧- معيار إستقلال (أو تبعية) العقوبة ٧٢٣
٥٣٨- معيار الحق الذى تمس به العقوبة ٧٢٤
ثانياً- فى صور العقوبات ٧٢٥
٥٣٩- تقسيم ٧٢٥
١- العقوبات الأصلية ٧٢٥
٥٤٠- تحديد ٧٢٦
٥٤١- الجدل الدائر حول عقوبة الإعدام ٧٢٩
٥٤٢- إجراءات الحكم بالإعدام وما يحوطه من ضمانات ٧٢٩
٥٤٣- إجراءات تنفيذ عقوبة الإعدام ٧٣٠
٥٤٤- عقوبة الأشغال الشاقة ٧٣١
٤٤٥- عقوبة السجن ٧٣١
٥٤٦- عقوبة الحبس ٧٣٢
٥٤٧- حالات تأجيل تنفيذ العقوبة ٧٣٣
٥٤٨- كيفية حساب مدة العقوبة ٧٣٣

٥٤٩- وجوب خصم مدة الحبس الإحتياطى من مدة العقوبة المحكوم بها ٧٣٣
٥٥٠- الإفراج الشرطى ٧٣٤
٥٥١- الشروط الواجب توافرها للإفراج الشرطى ٧٣٥
٥٥٢- إجراءات الإفراج الشرطى ٧٣٦
٥٥٣- طبيعة الغرامة ٧٣٦
٥٥٤- نوع الغرامة ٧٣٧
٥٥٥- نظام تنفيذ الغرامة ٧٣٨
٥٥٦- مدى جواز اللجوء للإكراه البدنى لتحصيل الغرامة ٧٣٨
٥٥٧- الحرمان من بعض الحقوق والمزايا ٧٣٩
٥٥٨- العزل من الوظيفة ٧٤٠
٥٥٩- مدة العزل من الوظيفة ٧٤٠
٥٦٠- الحرمان من ممارسة بعض أنواع من النشاط ٧٤١
٥٦١- مراقبة الشرطة ٧٤١
٥٦٢- المصادرة ٧٤٢
٥٦٣- طبيعة المصادرة ٧٤٢
٥٦٤- الشروط الواجب توافرها للحكم بالمصادرة
الفرع الثانى: التدابير الإحترازية ٧٤٤
٥٦٥- تقسيم ٧٤٤
٥٦٦- جوهر التدابير الإحترازية ٧٤٥
٥٦٧- خصائص التدابير الإحترازية ٧٤٧
٥٦٨- مظاهر تميز التدابير الإحترازية عن العقوبات ٧٥٠
٥٦٩- مدى إستقلال التدابير الإحترازية عن العقوبة ٧٥١
٥٧٠- مدى جواز الجمع بين التدابير الإحترازى والعقوبة ٧٥٢
٥٧١- فى تقسيمات التدابير الإحترازية عموماً
المبحث الثانى: تطبيق الجزاء الجنائى ٧٥٤
٥٧٢- تمهيد وتقسيم
المطلب الأول: تطبيق العقوبات ٧٥٤

المطلب الأول: تطبيق العقوبات
٥٧٣- تقسيم ..... ٧٥٤
الفرع الأول: أسباب تخفيف العقوبة
٥٧٤- تحديد ..... ٧٥٥
أولاً- أسباب التخفيف الوجوبى ..... ٧٥٥
٥٧٥- المقصود بأسباب التخفيف الوجوبى ..... ٧٥٥
٥٧٦- تعريف الأعذار المعفية وتمييزها عن أسباب الإباحة ..... ٧٥٦
٥٧٧- تطبيقات الأعذار القانونية ..... ٧٥٦
٢- الأعذار القانونية المخففة ..... ٧٥٧
٥٧٨- تطبيقات ..... ٧٥٧
٥٧٩- الأثر المترتب على إعمال الأعذار القانونية المخففة ..... ٧٥٨
٥٨٠- التعريف بأسباب التخفيف الجوازى ..... ٧٥٨
٥٨١- حالات التخفيف الجوازى وآثار إعماله ..... ٧٥٩
الفرع الثانى: أسباب تشديد العقوبة
٥٨٢- تمهيد وتقسيم ..... ٧٦٠
أولاً- العود ..... ٧٦٢
٥٨٣- التعريف بالعود وصوره ..... ٧٦٣
١- العود البسيط ..... ٧٦٣
٥٨٤- الأركان الواجب توافرها لتحقق العود البسيط ..... ٧٦٣
٥٨٥- أولاً- سبق صدور حكم بالإدانة فى مواجهة الجانى ..... ٧٦٣
٥٨٦- ثانياً- إرتكاب نفس الجانى جريمة تالية ..... ٧٦٥
٥٨٧- توافر إحدى حالات العود ..... ٧٦٥
٥٨٨- الحالة الأولى: العود العام المؤبد ..... ٧٦٥
٥٨٩- الحالة الثانية: العود العام المؤقت ..... ٧٦٥
٥٩٠- الحالة الثالثة: العود الخاص المؤقت ..... ٧٦٦
٥٩١- آثار العود البسيط ..... ٧٦٧

٢- العود المكرر ..... ٧٦٧
٥٩٢- تعريف العود المتكرر ..... ٧٦٧
٥٩٣- حالات العود المتكرر ..... ٧٦٨
٥٩٤- العود المتكرر البسيط (العود الخاص المؤبد) ..... ٧٦٩
٥٩٥- الأثر القانوني للعود المتكرر البسيط ..... ٧٦٩
٥٩٦- العود المتكرر الخطر (الإعتياد على الإجرام) ..... ٧٧٠
٥٩٧- العود المتكرر الجسيم (العود المركب) ..... ٧٧٠
ثانياً - تعدد الجرائم ..... ٧٧١
٥٩٨- تعريف تعدد الجرائم وتمييزه عما يشتبه به ..... ٧٧٢
٥٩٩- الأثر القانوني المترتب على تعدد الجرائم ..... ٧٧٢
**المطلب الثاني: التعدد المادي للجرائم** ..... ٧٧٤
٦٠٠- تعريف ..... ٧٧٥
٦٠١- القاعدة العامة: تعدد العقوبات ..... ٧٧٥
٦٠٢- الإستثناء: الحد من تعدد العقوبات ..... ٧٧٥
**المطلب الثاني: انقضاء العقوبات**
٦٠٣- تحديد وتقسيم ..... ٧٧٧
**الفرع الأول: نظام وقف تنفيذ العقوبة**
٦٠٤- المقصود بوقف التنفيذ وسلطة القاضي بشأنه ..... ٧٧٧
٦٠٥- خطة المشرع المصري في وقف تنفيذ العقوبة ..... ٧٧٨
٦٠٦- أولاً: شروط وقف التنفيذ ..... ٧٧٩
٦٠٧- ثانياً: آثار وقف التنفيذ ..... ٧٨٠
الفرع الثاني: أسباب إنقضاء العقوبات أو زوال الحكم الصادر بها
٦٠٨- تحديد ..... ٧٨٢
أولاً: أسباب انقضاء العقوبة ..... ٧٨٢
٦٠٩- (١) وفاة المتهم ..... ٧٨٢
٦١٠- (٢) العفو الشامل ..... ٧٨٣

ثانياً: أسباب زوال الحكم الصادر بالعقوبة ..... ٧٨٣
٦١١- (١) العفو الخاص أو العفو عن العقوبة ..... ٧٨٣
٦١٢- (٢) رد الإعتبار ..... ٨٨٤
٦١٣- (٣) مرور الزمن (التقادم) ..... ٨٨٤